



وزير التموين:

الاحتياطي الاستراتيجي من القمح يغطي 7 أشهر لأول مرة

حابي



الدكتور علي المصليحي وزير التموين والتجارة الداخلية

رئيس الوزراء: للاطمئنان على توافر مخزون السلع الأساسية، وكذا الاستعدادات الجارية لاستقبال عيد الأضحى المبارك.

أكد وزير التموين والتجارة الداخلية، الدكتور علي المصليحي، توافر مخزون من مختلف أنواع السلع الاستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنه لأول مرة أصبح الاحتياطي الاستراتيجي من القمح يكفي لمدة 7 أشهر، بالإضافة الشحانات التي تم شراؤها مؤخراً. كما نبه المصليحي إلى أن مخزون السكر يكفي حاجة الاستهلاك المحلي لمدة 7.8 شهر، مشيراً إلى أنه سيعقب ذلك بدء موسم حصاد محصولي البنجر والقمح؛ "لذا فليس لدينا أي مشكلة في توفير السكر". وتابع: كما يكفي مخزون الزيت 6 أشهر، ومخزون المكرونة يكفي لمدة 8.4 شهر. وفيما يتعلق بالأرز الأبيض، نوه الدكتور علي المصليحي إلى استيراد 50 ألف طن، ويتم استلام شحانات الأرز تباعاً، وتعمل الوزارة على ضمان توفير الأرز على مدار العام للمواطنين. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده

رئيس الوزراء:

إتاحة الأراضي الصناعية بتكلفة المرافق أو حق الانتفاع نيافين جامع: تسعير الأراضي بغض النظر عن جهة الولاية

حابي



الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

ووجه رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، بأهمية أن تكون هناك محفزات للأراضي الصناعية في الصعيد، مؤكداً أن "هدفنا تشجيع قطاع الصناعة، وخاصة في المدن الجديدة، المنشأة حديثاً، حيث تسهم المشروعات الصناعية في سرعة تنمية هذه المدن". وأشارت وزيرة التجارة والصناعة، نيفين جامع، إلى وجود لجنة مشكلة لمتابعة الإجراءات المتعلقة بتخصيص الأراضي الصناعية التي تتبع أي جهة، وأن من بين مهام هذه اللجنة تسعير هذه الأراضي بغض النظر عن جهة الولاية. وأضافت أن اللجنة تعقد اجتماعاتها بصفة دورية، وبالفعل درست أيضاً آلية تخصيص الأراضي بنظام حق الانتفاع. ومن جانبه، استعرض رئيس الهيئة العامة للتعمية الصناعية، اللواء محمد الزلاط، تقريراً حول نتائج لجنة تسعير الأراضي الصناعية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم 2067 لسنة 2022، لافتاً إلى وضع القيمة

التقديرية لسعر المتر المربع للأراضي الصناعية استرشاداً بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق فقط. وعرض اللواء محمد الزلاط ما اتخذته لجنة التسعير من إجراءات تتعلق بعمليات التقييم والتقدير لسعر المتر المربع للأراضي والمناطق الصناعية بمختلف المحافظات والمدن الجديدة حتى تاريخه، وذلك سواء لنظام التملك، أو لنظام حق الانتفاع. ولفت إلى أنه لا يتم قبول طلب التحول إلى نظام التملك إلا بعد إثبات الجدوى واستخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي. ونوه الزلاط، خلال الاجتماع، بعدد من المحفزات المقترحة تطبيقها على الأراضي الصناعية بمحافظة الصعيد والمدن الجديدة، سواء ما يتعلق بنظام التملك، أو نظام حق الانتفاع؛ سعياً لرفع وتنمية معدلات النمو الاقتصادي بمحافظة الصعيد والمدن الجديدة، وجذب المزيد من الاستثمارات لتلك المناطق.



جورجيفا: نحن وسط أمواج متلاطمة

صندوق النقد: توقعات الاقتصاد العالمي ساءت كثيراً ومخاطر الركود تتزايد

وكالات



كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي

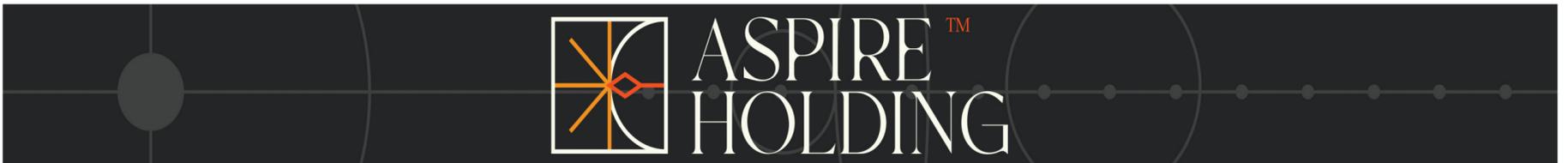
في الاقتصاد العالمي ثالث مرة هذا العام، مضيئة أن الاقتصاديين في الصندوق ما زالوا يعدون النسب الجديدة النهائية. ومن المتوقع أن ينشر صندوق النقد الدولي توقعاته المحدثة لعامي 2022 و2023 في أواخر يوليو، بعد أن قلص توقعه بنسبة تقرب من 1% في أبريل. وكان الاقتصاد العالمي قد حقق نمواً في 2021 معدله 6.1%. وقالت جورجيفا لـ"رويترز" في مقابلة: "التوقعات منذ آخر

قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، الأربعاء، إن توقعات الاقتصاد العالمي "ساءت كثيراً" منذ أبريل، وإنها لا يمكنها استبعاد إمكانية حدوث ركود عالمي العام المقبل في ظل المخاطر الضخمة القائمة. وأوضحت جورجيفا لـ"رويترز" أن الصندوق سيخفض خلال الأسابيع المقبلة توقعاته لنمو نسبته 3.6%

عالمي، قالت جورجيفا: "المخاطر تتزايد، لذا لا يمكننا استبعاد ذلك". وتابعت أن البيانات الاقتصادية الأخيرة أظهرت أن بعض الاقتصادات الكبيرة، بما في ذلك اقتصادات الصين وروسيا، قد انكمشت في الربع الثاني، مشيرة إلى أن المخاطر ربما تكون أعلى في عام 2023. وضحت تقول: "سيكون عام 2022 صعباً، لكن ربما يكون عام 2023 أكثر صعوبة. مخاطر الركود زادت في عام 2023".

تحديث لنا في أبريل أصبحت قائمة بشكل كبير". وأشارت إلى انتشار أكبر للتضخم على مستوى العالم، ومزيد من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، والعقوبات المتصاعدة المتعلقة بالحرب الروسية في أوكرانيا. وأضافت: "نحن وسط أمواج متلاطمة". ورداً على سؤال عما إذا كان بإمكانها استبعاد حدوث ركود

وكان رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي جيروم باول قد أعلن الشهر الماضي، أن البنك المركزي لا يحاول هندسة الركود، لكنه ملتزم تماماً بالسيطرة على الأسعار حتى لو أدى ذلك إلى خطر حدوث انكماش اقتصادي. وقالت جورجيفا إن "من شأن تشديد السياسات المالية لفترة أطول أن يزيد من تعقيد آفاق الاقتصاد العالمي". لكنها أضافت أنه "من الضروري السيطرة على ارتفاع الأسعار".



مسجلاً 45.2 نقطة خلال يونيو

إلى 1.7 مليار دولار خلال أبريل

عجز الميزان التجاري يتراجع 53% مؤشر مديري المشتريات في مصر يواصل التراجع

حابي

وارتفعت قيمة الصادرات المصرية بنسبة 54.2%، حيث بلغت 4.94 مليارات دولار خلال شهر أبريل 2022 مقابل 3.20 مليارات دولار للشهر المماثل من العام السابق. وقال الجهاز، إن ذلك يرجع إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها منتجات البترول بنسبة 204.3%، والخبث بنسبة 14.8%، والملابس الجاهزة بنسبة 34.7%، والأسمدة بنسبة 10.3%.

وانخفضت قيمة واردات مصر بنسبة 2.7% إلى 6.64 مليارات دولار خلال شهر أبريل 2022 مقابل 6.82 مليارات دولار للشهر المماثل من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها منتجات البترول بنسبة 44.6%، والقمح بنسبة 30%، والأدوية ومحضرات صيدلية بنسبة 20.3%، مواد كيميائية عضوية وغير عضوية بنسبة 4.6%.

تراجع نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال يونيو إلى أدنى مستوياته في عامين مع تأثر الطلب بارتفاع التضخم وضعف العملة وقلة المواد. ونزل مؤشر ستاندر أند بورز جلوبال لمديري المشتريات في مصر إلى 45.2 من 47.0 في مايو، مبتعداً عن مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش. ويونيو هو الشهر التاسع عشر على التوالي الذي يسجل فيه المؤشر تراجعاً. وقالت ستاندر أند بورز جلوبال

"سجل الاقتصاد المصري غير النفطي أضعف أداء في عامين في يونيو إذ شهدت الشركات تراجعاً في الطلب في مواجهة زيادة حادة في الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه ونقص المواد". أضافت أن هذه القراءة هي الأقل منذ يونيو 2020 أثناء الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19. وذكرت ستاندر أند بورز أن قطاعات الصناعات التحويلية والجملة والتجزئة تضررت بشدة. وزاد التضخم الأساسي إلى 13.5 بالمائة في يونيو من 13.1 بالمائة في مايو. وزاد المؤشر الفرعي لأسعار الإنتاج إلى 72.0 في يونيو من 62.1 في مايو، في حين ارتفع مؤشر تكاليف

الشراء إلى 70.9 من 62.3. وقال ديفيد أوين خبير الاقتصاد في ستاندر أند بورز "ظلت أوضاع الإمدادات ضعيفة في مصر أيضاً وأضافت إلى الضغوط التضخمية مع تلويع الشركات بزيادة صعوبة توفير المواد الخام". وواصل الإنتاج والتعليبات الجديدة في يونيو الانكماش المستمر منذ نحو عام، إذ انخفض مؤشر الإنتاج إلى 41.3 من 45 في مايو في حين تراجع مؤشر الطلب الجديدة إلى 41.9 من 44.6. وارتفع المؤشر الفرعي لتوقعات الإنتاج مستقبلاً إلى 63.7 وهو أعلى مستوى في خمسة أشهر مقارنة مع 55.2 في مايو عندما اقترب من أدنى قراءة له منذ إدراج هذه الفئة في المسح قبل عشرة أعوام.

أهم الأخبار: اضغط على العناوين

- البورصة المصرية تصعد 0.15% بالختام والتداولات تتجاوز 480 مليون جنيه
- بنكا مصر والاستثمار الأوروبي يوقعان برنامجين لزيادة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
- بين سعر السوق والقيمة العادلة... خبراء يقيمون عرض استحواد سوديك على مدينة نصر
- معهد التمويل الدولي: الأسواق الناشئة تسجل أطول سلسلة تخارج منذ 2015
- خام برنت يلامس مستوى 100 دولار للبرميل لأول مرة منذ 12 أسبوعاً

